السابق وقوله باقراره الخ يوخذ منه ان المال المقر به لا يشترط فيه ان يكون
معلوما حيث لم يقل باقراره بمال معلوم ص لاهل لم يكذبه ولم يتهم ش
المراد بالاهل القابل للتقريب كالاد بي او ما في معناه كما اذا اقر لحمل
او جامع او مسجد فان الاقرار في ذلك كله لازم بشرط ان لا يكذب المقر له
المقر والا بطل ولا رجوع له الا باقرارتان ويشترط ايضا ان لا يتهم
المقر في اقراره كما اذا اقر لصديقه الملاطف ونحو ذلك واحترز بالاهل
بالاهل عما اذا اقر لحجر او بهيمة فان الاقرار غير لازم وقوله لم يكذبه
فان كذبه بتحقيق كقوله ليس لي عليك شيء او غير بتحقيق كقوله لا اعلم لي
بذلك فانه يبطل الاقرار حيث استمر على التكذيب فلو رجع الى تصديق
المقر في الثاني فانكر المقر عتب رجوعه صح الاقرار وان رجع الى تصديقه
في الاول فانكر عتبه فهل يصح اقراره او يبطل قولان والثاني هو ظاهر
كلام المولف وانما يعتبر التكذيب من الرشيد فتكذيب السفيه لغو وبما
قوله لم يكذبه صفة لاهل اي لاهل غير مكذب وقوله ولم يتهم الواو واو
الحال او العطف لان الفاعل الثاني غير فاعل الاول فلو عطفه
عليه لاقتضى ان فاعل الثاني هو فاعل الاول وليس كذلك ص كالعبد
في غير المال ش المراد بالعبد هنا غير المأذون له في التجارة والمكاتب
والمبعض ان العبد اي الشخص العبد الذي لم يوذن له في التجارة وغير المكاتب
يوخذ باقراره في غير المال كما اذا اقر بما يترتب عليه عقوبة من نفس
او فقئ عين او قطع يد ونحو ذلك ولما اقراره بالمال فانه غير صحيح لان
المال للسيد اما العبد المأذون له والمكاتب فانه يصح اقرارهما بالمال
ويوخذ مما في بد المأذون من غير خراج وكسب كما مر في باب الحجر وانما لم
يقيد العبد بغير المأذون لان قوله بلا تحوم عنه وقوله واحترز عطف
على قوله العبد وشبههم بما قبله مع انه داخل فيه ليلا يتوهم انه لما كان معلوم

العبارة

اليسارة لا يصح اقراره فنبه على انه صحيح ص ومريض ان ورثه ولده
لا بعد او لملاطف ش يعني ان المريض الذي يرثه ولد او ولد يصح
اقراره لرجل بعيد وارث له كم او صديق ملاطف اذ لا تهمة حينئذ
وسواء كان الولد ذكرا او انثى وهو كذلك واما ان كانت ورثته ابوين
او زوجة او عصبة ونحوهم لم يجز اقراره وقوله لمريض اي مرضا
مخوفا وهو معطوف على اخرس او على المكلف وهو من عطف
الخاص على العام وكلام المولف في اقرار غير الزوج وياتي اقراره
لزوجته وعبارة قوله لا بعد اي لوارث ابعد كم اقر له وله بنت
واما عكسه فيصح كما ياتي في قوله لا المساوي والاقرب ومن اليمين
ان عكس ما هنا هو المشار اليه بقوله والاقرب ولا يفهم لقوله وله
بل الشرط ان يرثه اقرب سواء كان يستغرق الميراث ام لا وهذا
في الاقرار لا بعد واما فيما بعده من المسايل فلا بد من ان يرثه
ولد كما قال المولف ص او لمن لم يرثه ش يعني وكذلك يصح اقراره
المريض اذا ورثه ولد او ولد ولد لقريب لا يرثه كخال ولا يريد به
الاجنبي لانه موهم حينئذ انه يشترط في صحة اقراره له ان يرثه
ولد وليس كذلك فان اقراره للاجنبي جايز مطلقا كما اشار له
فان قلت لم اعتبر في صحة الاقرار للقريب غير الوارث ان يرثه وارث اقرب
وان لم يكن ولد قلت لان التهمة في الاول اقوى من التهمة في الثاني
ص او لمجهول حاله ش سواء وهي ان يتصدق به عن صاحبه او
يوقف له كما في البيان وعبارة او لمجهول حاله اي لم يعلم هل هو قريب
او صديق ملاطف او اجنبي فانه لا بد في صحة الاقرار له من ان يرثه
ولد فيكون حينئذ اقراره من راس المال سواء وصى ان يتصدق به
عنه او يوقف له واما عينه فمعلومة كقوله لعلي او حسن الذي بمكة

وكذا عند الاشياخ الاقرار للاجنبي كما ذكره ص

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)